

هنا تسمى الاولى حقيقة بقوله وهذه امور الفرض
 الاسماء من الاضافة وهي قال شيخنا السيد اعلم ان
 المقطع يحايز فيليبست معنى المماز المتعارف حتى كثر
 العلاقة وقد رتبة بالمراد ان الاضافة في الظاهر والصور
 لا حقيقة والمعنى عليها ايضاً هذا ان يكون اثر عمل
 تسميتها محاذية بقوله وهي في تقدير الانفصال
 بتحقيق اي محاذية التتوين الظاهر والمقدر او الثبوت
 وقوله او خشي ان يرفع قبح الرفع والضميمة كما هو
 وتلك اميل الاضافة المعاني لا اضافة الوصف اليه
 لا انما خالصة اي علة لتسميتها محضة وقوله فانه
 ان علة لتسميتها معنوية وقوله كما ان اي من اذ
 التخصيص والتعريف غير محضة لا يظهر له
 وجه الاما الاضافة منصوصاً لا في تقدير الانفصال
 بقا على المصدر بخلافه حال اضافة لمفعول
 بالمعرفة اي اذ الضيف الي معرفة كما في الشهادة عازرا
 مفعول ثالث مقدم واو اليا واليا في من عهدت واليا
 محذوف اي عهدته وعذ ولا مفعول حال من العايد المحذوف
 ولا يوجب ان يكون عذ والمفعول عهد كما يلزم عليهم من علو القول
 عن العايد فقوله شيخنا السيد انه مفعول عهد سمي
 ان اضافة افعال التفضيل غير محضة قال البعض
 لا وجه له انها ليست في تقدير الانفصال اذ افعال التفضيل
 لا تصيب المفعول كما في تم وفيه عندي نظر لانه لا يتوقف
 كون الاضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف بتصنيف

وقوله كما ان اي من اذ
 التخصيص والتعريف
 وجه الاما الاضافة
 بقا على المصدر
 بالمعرفة اي اذ الضيف
 مفعول ثالث مقدم
 محذوف اي عهدته
 ولا يوجب ان يكون
 عن العايد فقوله
 ان اضافة افعال
 لا وجه له انها
 لا تصيب المفعول
 كون الاضافة في

المفعول

المفعول بديل جعلهم اضافة اسم الفاعل الفاعل كقاي الالب
 ومبني الوجه في تقدير الانفصال مع انه لا يصيبه المفعول
 وجه وجهه كون اضافة افعال غير محضة بانها في تقدير الانفصال
 بالضمير في افعال اي انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير
 وقد تقرر في التفسير هذه القول عن اي العايد والكوفيين وجماعة
 من المتأخرين كما في ولي وابن ابي الديع وابن عصفور
 الي ميوية وقال انه الصحيح بديل قوله من حيث افعال النعم
 ولو كانت اضافة محضة لم يوصف بالذكاة بالمعرفة
 فان حرجه المالح على البدار اطلناه بان البديل بالمستحق قليل
 اه لانه جمعت بالمعرفة اي اذ الضيف الي معرفة
 كما في الشهادة لكنه زاد في التفسير نوعا ثالثا الذي يظهر
 انه ليسوا باني حقيقة على هذا النوعين بل هو
 قسم من غير الحقيقة بديل تسميته مستبها بالحقيقة
 وليحقه المعنى مع الانفصال اي عدم الاضافة وح لا يجر
 تسميته مستبها بغير الحقيقة لا اضافة انه ليست
 من غير الحقيقة فتكون البعض تسميته مستبها
 بغير الحقيقة من حيث صحة المعنى مع الانفصال مبني على
 ثبوت الثلاثة المتبادر من تلك الحقيقة والحق
 ما حققناه فيلوا شبهه بها من حيث ان الاضافة لا تظهر
 فيه حتى تكون الاضافة على تقدير الانفصال به نعم هي على
 تقدير الانفصال بمعنى انه يصح عدمها اضافة الاسم الي
 الحقيقة هو كالمسبب وهو اذ اوردان هذا وعكسه
 واطراف المسبب الي الاسم وخود كذا في تاويله ومروفي

عند تصنيفنا سياتي واعلم ان
 هذا الكلام هو الاضافة
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى